المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

(2025-2022)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

(2025-2022)

صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد

« أما فيما يتعلق بمساري التحديث الاقتصادي والإصلاح الإداري، فالهدف منهما تحقيق التعافي من الظروف التي فرضتها أزمة كورونا، وبناء أسس راسخة لشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، لإقامة استثمارات توفر فرص العمل وتحفز النمو، والاستفادة من القطاعات الواعدة والطاقات البشرية المؤهلة.

حان الوقت للارتقاء بوطننا إلى مراتب متقدمة، تجعل كل الأردنيين يزدادون فخرًا بانتمائهم لهذا الوطن العظيم. فهذه الدولة الحرة التي أكملت مئة عام من عمرها المديد ويحميها دستور عصري ومتقدم، ستبقى عصية على عبث العابثين وأطماع الطامعين.»

من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية
الأولى لمجلس الأمة التاسع عشر
2021/11/15

«كما تلتزم الحكومة بالاستمرار بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية وبما يدعم بيئة الأعمال ورفع تنافسية المملكة إقليميًا وعالميًا، بما في ذلك تعزيز تنافسية مواردنا البشرية والعمل على تحفيز سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

كما أننا سنلتزم ونعمل على طمأنة المواطنين على أن المال العام مصان ومدار بأعلى درجات الشفافية والحرص، ولن نتهاون مع كل من تسول له نفسه الاعتداء على المال العام وحقوق المواطن والدولة، وفق معايير الشفافية الكاملة وتفعيل وتعزيز آليات الرقابة ومؤسساتها بشكل محكم، وسيادة القانون على الجميع، وان يكون قضاؤنا المستقل النزيه هو صاحب الكلمة الفصل في أي ملفات تشوبها شبهة فساد أو اعتداء على المال العام.»

الدكتور بشر هاني الخصاونة

من كتاب الرد على كتاب التكليف السامي
2020/10/12

" نريده مستقبلاً عنوانه التميز، وجوهره الإبداع،
مستقبلاً منفتحًا على التغيير والتطور،
يستوعب الأفكار الجديدة ويحتضن التنوع . . . "

رسالة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني
ابن الحسين المعظم
٢٠٢٢/١/٣٠

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	عن الوزارة	8
2	كلمة معالي الوزير	9
3	الهيكل التنظيمي لوزارة المالية	10
4	مهام الوزارة	11
5	أبرز التشريعات الناظمة لعمل الوزارة	12
6	الرؤية ، الرسالة ، القيم الجوهرية، الغايات ، الأهداف الوطنية	13
7	الاهداف الإستراتيجية لوزارة المالية ، وأبرز التحديات التي تواجه الوزارة	14
8	السياسات الخاصة بالمالية العامة	15
9	مرتكزات الخطة الاستراتيجية	16
10	التحليل البيئي لوزارة المالية (SWOT)	17
11	الأهداف الوطنية ، والأهداف الاستراتيجية ، والأهداف التشغيلية	18
12	قائمة الشركاء	24
13	الأنظمة المحوسبة في وزارة المالية	25
14	توزيع الموظفين في مركز الوزارة وماليات المحافظات	26
15	مؤشرات قياس الأداء	27

كلمة معالي الوزيـــر

يسعدني أن أضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية للأعوام(2022-2025) والتي تم إعدادها في ظروف استثنائية مر بها وطننا الغالي ودول العالم في ضوء تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) والتي وضعت تحديات إضافية على الاقتصاد الوطني. وبالرغم من هذه التحديات الكبيرة فقد تمكنت الحكومة من المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي والعودة لمعدلات النمو الموجبة بعدالانكماش الذي حدث في عام 2020 من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية واتخاذ مجموعة من الإجراءات التخفيفية والتحفيزية التي تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص بالاستمرار في العمل والإنتاج. بالإضافة إلى تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية التي ساعدت المواطنين وخاصة الأسر الفقيرة من التخفيف من آثار الجائحة عليهم.

لقد جاءت هذه الإستراتيجية لتتوافق مع الاستراتيجيات والخطط والتوجهات الحكومية في إعادة الاقتصاد الوطني إلى المسار الصحيح وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات المالية العامة، وعلى سبيل المثال لا الحصر برنامج أولويات عمل الحكومة (2021-2023) الذي تضمن عدد من المحاور التي تهدف إلى تحسين الخدمات المرتبطة بالاستثمار وتعديل التشريعات ذات العلاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية، تخفيض معدلات البطالة بين الشباب، التخفيف من تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض كلف الإنتاج على القطاعات الاقتصادية. وعلى صعيد متصل تسعى وزارة المالية بالاستمرار بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية التي تهدف إلى ضبط مستويات الدين العام والعجز في الموازنة العامة وزيادة تحصيلات الإيرادات المحلية من خلال مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي وتوسيع القاعدة الضريبية وإعادة التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل وتحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية.

وختاماً أود أن أتقدم بالشكر لكافة أعضاء فريق العمل بمختلف مستوياتهم الوظيفية والذين أسهموا في إعداد هذه الإستراتيجية .

عن الوزارة

أنشئت وزارة المالية مع تشكيل أول وزارة أردنية في عهد الإمارة بتاريخ 1921/4/11 وارتبطت فيما بعد الدوائر العامة التالية بوزير المالية بحكم قوانين إنشائها: دائرة الجمارك الأردنية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، دائرة الموازنة العامة ، دائرة الأراضي والمساحة ، دائرة المشتريات الحكومية وتمارس الوزارة مهامها ومسؤولياتها من خلال نظام تنظيم وإدارة وزارة المالية رقم (56) لسنة 1997 لتحقيق أهدافها وواجباتها.

وتسعى الوزارة نحو تعزيز ثقافة التميز، والحاكمية الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة بما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق الأهداف الوطنية لينعكس على الأداء المتميز ونوعية الخدمة المقدمة.

الهيكل التنظيمي لوزارة المالية

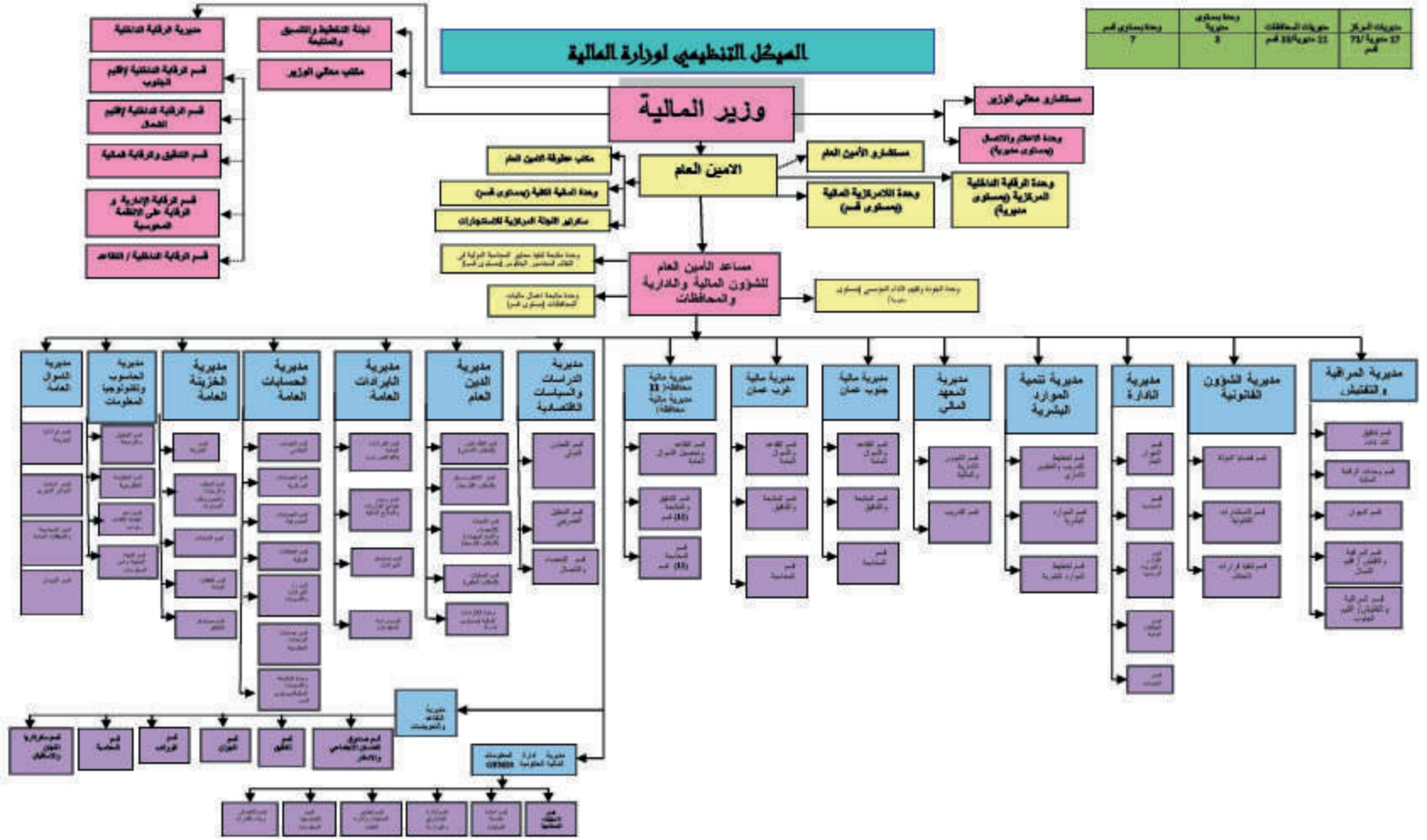

مهام الوزارة

1 . وضع الخطط لتنفيذ السياسة المالية للدولة ومتابعة تحقيق وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة والإشراف على صرف النفقات العامة وتنظيم الحسابات المتعلقة بهما وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها.

2 . إدارة التدفقات النقدية لتأمين السيولة المالية للقطاع العام بما يتفق والسياسات المالية والنقدية.

3 . توفير وإدارة نظام مالي محوسب يضمن سلامة وشفافية العمليات المالية والمحاسبية من خلال استخدام قاعدة بيانات مالية موحدة ومتكاملة تساعد في إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية وذلك باستحداث مديرية متخصصة بذلك هي مديرية إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

4 . دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتحليلها وتقييم السياسات والإجراءات المالية.

5 . إدارة الدين الحكومي الداخلي والخارجي.

6 . إدارة شؤون التقاعد المدني والعسكري والتعويضات وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة أموال صندوقي الضمان الاجتماعي والادخار للموظفين والمستخدمين.

7 . دراسة المواضيع التي تتطلب إقامة الدعاوى الحقوقية لصالح وزارة المالية لدى المحاكم المختصة بالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة

8 . التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها.

9 . التعاون والتنسيق مع البنك المركزي الأردني بما يحقق الانسجام بين السياسات المالية والنقدية خدمة للاقتصاد الوطني.

10 .إبداء الرأي والمشورة في مشاريع القوانين والأنظمة والاتفاقيات، وأي مواضيع أخرى ترتب حقوقاً أو التزامات مالية للخزينة العامة أو ينشأ عنها إعفاء من الضرائب والرسوم.

11 .إعداد التقارير المالية والتقرير السنوي عن إنجازات الوزارة بالاشتراك مع الدوائر المرتبطة بها وتقديمها إلى الجهات المعنية.

12. متابعة تنفيذ الالتزامات والمصروفات والمدفوعات المتعلقة بالدين العام.

13 .تأهيل موظفي القطاع العام في مجالات الشؤون المالية والرقابية، وإصدار شهادات مهنية متخصصة في المجالات المحاسبية والرقابية مثل (محاسب حكومي معتمد، مدقق داخلي مجاز، مدير مالي معتمد).

أبرز التشريعات الناظمة لعمل الوزارة

القوانين

1	قانون الموازنة العامة للدولة لذات العام .	2	قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية رقم (43) لسنة 2015
3	قانون الدين العام وإدارته رقم (26) لسنة 2001.	4	قانون الفوائض المالية رقم (30) لعام 2009 وتعديلاته
5	قانون التقاعد المدني رقم (34) لسنة 1959 وتعديلاته	6	قانون الإعفاء من الأموال العامة رقم (28) لسنة 2006.
7	قانون التقاعد العسكري رقم (33) لسنة 1959 وتعديلاته	8	قانون إدارة قضايا الدولة رقم (28) لسنة 2017.
9	قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة 2001	10	قانون تحصيل الأموال العامة رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته

الأنظمة

1	النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته	2	نظام الانتقال والسفر (56) لسنة 1981 وتعديلاته
3	نظام تنظيم وإدارة وزارة المالية رقم (56) لسنة 1997	4	نظام توريد الفوائض المالية رقم (84) لسنة 2007 وتعديلاته
5	نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها وتعديلاته رقم (6) لسنة 1966	6	نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020
7	نظام الكفالات المالية للموظفين رقم (9) لسنة 2003	8	ظام الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين وتعديلاته رقم (93) لسنة 1975
9	نظام التقاعد المدني رقم (54) لسنة 1959	10	نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة رقم (70) لسنة 1973
11	نظام التقاعد العسكري رقم (55) لسنة 1959	12	نظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة 2022

الرؤية إدارة مالية متميزة على المستوى الإقليمي محفزة على الإبداع وتساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي ورفاه المواطنين في المملكة.

الرسالة الارتقاء بآليات إدارة المال العام ومستوى الخدمات المقدمة والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تحديث التشريعات المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وبالاعتماد على الموارد البشرية والمعرفية المالية المتميزة.

القيم الجوهرية

1. **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه الوزارة ومتلقي الخدمة.
2. **الشفافية:** الالتزام بالإفصاح في المعاملات والإجراءات اللازمة والبيانات وفق أعلى درجات المهنية.
3. **النزاهة:** التعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف الوزارة.
4. **العمل بروح الفريق الواحد:** ترسيخ العمل الجماعي فكريًا وسلوكيًا.
5. **التميز والإبداع في العمل:** الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة حسب أفضل الممارسات العالمية.

الغايات

1. رسم السياسة المالية للدولة والإشراف على تنفيذها.
2. توجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية للمملكة.
3. إدارة الدين الحكومي الداخلي والخارجي.
4. تحقيق التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية خدمة للاقتصاد الوطني وذلك بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي والجهات ذات العلاقة.
5. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

الأهداف الوطنية

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
2. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.

الأهداف الإستراتيجية للوزارة

1. تطوير آليات رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي ويحفز النمو الاقتصادي.
2. رفع كفاءة الرقابة المالية.
3. رفع كفاءة إدارة الموارد المالية.
4. تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة وتعزيز دور ماليات المحافظات في تقديم الخدمات.
5. رفع سوية الأداء المؤسسي في الوزارة.
6. تعزيز القدرات البشرية والمعارف لدى الموظفين .

أبرز التحديات التي تواجه وزارة المالية

1. ارتفاع عجز الموازنة العامة.
2. رتفاع عبء المديونية العامة سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع ما يرافق ارتفاع عبء خدمةالدين العام من انعكاسات سلبية على المالية العامة .
3. ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام خصوصًا بين فئة الشباب المتعلم.
4. ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز 2.4 % بالمتوسط خلال الفترة 2010-2019 مقابل معدل نمو فاق 6.5 %بالمتوسط خلال الفترة 2000-2009، في حين شهد النمو انكماشًا لأول مرة منذ عقود بنسبة 1.6 %خلال عام 2020 نتيجة أزمة كورونا.
5. الهيكل الضريبي في الأردن بالاعتماد بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشرة.
6. ارتفاع عجز الموازنة العامة.
7. الأحداث السياسية الإقليمية المحيطة بالمملكة.
8. ارتفاع مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

السياسات الخاصة بالمالية العامة

1. الالتزام بالنسب المستهدفة والآمنة لعجز الموازنة العامة والدين العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
2. الالتزام بضرورة زيادة نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية.
3. تنفيذ مؤشرات برنامج الإصلاح الاقتصادي دون زيادة أية أعباء إضافية على المواطنين.

متطلبات تنفيذ السياسات

1. الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
2. مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي.
3. ضبط الإنفاق الجاري من خلال إعادة ترتيب أولويات الانفاق.
4. التوسع في الانفاق الرأسمالي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. تبني أدوات تمويل أقل كلفة.
6. تفعيل آليات الرقابة الداخلية.
7. التوسع في استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات المالية.
8. تهيئة البيئة المحفزة للاستثمار.
9. إعادة النظر بالإعفاءات الممنوحة من قبل الحكومة.

النمو الاقتصادي الاردني 2018-2022

السياسات الخاصة بالمالية العامة

البرنامج التنفيذي التأشيري

للحكومة 2021-2024

برنامج اولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023)

تمكين الاقتصاد الوطني من التعافي في ظل تحديات جائحة كورونا

وتداعياتها ضمن ثلاث محاور رئيسية:

1. تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الاعمال.
2. تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل
3. دعم الاقطاعات الاقتصادية ذات الالولوية

الاردن 2025 رؤية واستراتيجية وطنية الاهداف الوطنية التي تسهم وزارة المالية في تحقيقها

الخطة الاسترتيجية لوزارة المالية

2021-2018

التحليل البيئي لوزارة المالية (SWOT)

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. وجود موظفين ذوي خبرة وكفاءة عالية. 2. تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS). 3. وجود بنية تحتية تكنولوجية محدثة وفعالة. 4. وجود معهد مالي متخصص. 5. إدارة ملف برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. 6. العمل على استراتيجية اصلاح الادارة المالية.	1. تسرب الكفاءات البشرية المؤهلة. 2. قصور بعض التشريعات الناظمة لعمل الوزارة. 3. عدم الترويج الكافي لخدمات وانجازات الوزارة.
الفرص	**التهديدات**
1.الاستقرار النقدي والسياسي. 2.شبكة علاقات متينة وقوية مع المنظمات والصناديق الدولية والدول المانحة. 3.الانتقال من الرقابة الداخلية الى التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الدولية.	1. ارتفاع عبء المديونية العامة سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. 2. عجز الموازنة العامة بعد المنح والمساعدات. 3. تواضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. 4. ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام. 5. اعتماد الهيكل الضريبي على الضرائب غير المباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

الأهداف الوطنية، والأهداف الإستراتيجية، والأهداف التشغيلية

الهدف الوطني الأول (١):الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤوقليل المخاطر

الهدف الاستراتيجي الأول (١-١):
تطوير آليات رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي ويحفز النمو الاقتصادي

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

- تحقيق الأهداف الإلزامية والتأشيرية والهيكلية ضمن برنامج الإصلاح المالي.
- تقليل الانحراف بين الفعلي والمقدر للبيانات المالية .

مديرية الإيرادات العامة

- تعزيز الإيرادات المحلية وتوسيع قاعدتها وتطوير إجراءات التحصيل الالكتروني بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في تغطية النفقات الجارية كمرحلة أولى وتغطية كامل قيمة النفقات العامة كمرحلة ثانية.

مديرية الدين العام

- تعزيز الشفافية والإفصاح.
- تخفيض تكاليف ومخاطر الاقتراض.
- التوازن بين الدين الخارجي والداخلي.

مديرية الحسابات العامة

- إصدار الحساب الختامي.
- تطوير آلية إدارة الحسابات الحكومية.

الأهداف الوطنية، والأهداف الإستراتيجية، والأهداف التشغيلية

الهدف الاستراتيجي الثاني (٢-١): رفع كفاءة الرقابة المالية

مديرية المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- استكمال عملية الانتشار في باقي الوحدات الحكومية غير المطبقة للنظام ضمن قانون الموازنة العامة للدولة.

مديرية الأموال العامة

- زيادة تحصيل المال العام بكفاءة وفاعلية.

وحدة الرقابة الداخلية المركزية

- متابعة مدى التزام وحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية بتطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لسنة ٢٠١١ والتعليمات الصادرة بموجبه.
- العمل على رفع كفاءة وفاعلية كوادر وحدات الرقابة الداخلية من خلال التدريب المتخصص وتعديل التشريعات الخاصة بالعمل الرقابي.
- تقييم وتصنيف وحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية .
- تقديم المشورة و إبداء الرأي .

مديرية الشؤون القانونية

- تنفيذ قرارات الاحكام الصادرة ضد وزارة المالية بصورة أصولية .

مديرية المراقبة والتفتيش

- إحكام الرقابة المالية على المال العام من خلال التدقيق والرقابة والتفتيش والمحافظة على المال العام وفقاً لأحكام التشريعات المالية المعمول بها.
- تصحيح ومعالجة الإختلالات في عمل إدارات الشؤون المالية.
- تفعيل أداء لجان التدقيق والتحقيق الداخلية والخاصة بما يحقق الحد من التجاوزات المالية ومتابعتها أولاً بأول.
- تدقيق إرساليات المحاسبين في الوزارات والدوائر الحكومية ورفع تقارير شهرية من قبل قسم تدقيق الإيرادات.

وحدة متابعة تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي الحكومي (IPSAS)

- الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

مديرية الرقابة الداخلية

- المحافظة على المال العام والموجودات العامة والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل.

مديرية المعهد المالي

- تدريب وتأهيل العاملين في الأقسام والدوائر المالية والرقابية بالوزارات والدوائر الحكومية في مجال الإدارة المالية والمحاسبية والرقابية.
- المساهمة في نشر المعرفة بمفاهيم الإدارة المالية والمحاسبية والرقابية على المستويين المحلي والإقليمي.

الهدف الوطني الثاني(٢):تحسين مستوى الخدمات للمواطنين والعدالة في توزيعها

الهدف الاستراتيجي الثالث(٢-٣):رفع كفاءة ادارة الموارد المالية

مديرية الخزينة العامة

- إعداد مشروع قانون موازنة وزارة المالية وتنفيذ قانون الموازنة بعد إقراره.
- الحفاظ على رصيد حساب الخزينة دائن لدى البنك المركزي.

مديرية المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- دراسة وتحليل و اقع عمل نظام إعداد الموازنة لغايات إصدار قانون موازنة عام ٢٠٢٢ من نظام GFMIS بالتوازي مع اصداره من نظام دائرة الموازنة العامة.
- ضمان استدامة عمل النظام في مختلف المو اقع المطبقة له.
- الربط مع نظام الدين العام DMFAS والربط مع الأموال العامة.

مديرية الشؤون القانونية

- إقامة القضايا الحقوقية والجز ائية والإدارية لصالح وزارة المالية ومتابعتها و تسديد قيودها حسب الأصول.
- تقديم الدراسات والرأي القانوني ودراسة التشريعات والعقود والاتفاقيات التي تعرض على المديرية.

مديرية التقاعد والتعويضات

- إدارة واستثمار أموال صندوق الضمان والادخار بأفضل الوسائل و أقل المخاطر من خلال شراء سندات الخزينة.

الهدف الاستر اتيجي الر ابع(٢-٤):

تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة وتعزيز دور ماليات المحافظات في تقديم الخدمات

مديرية التقاعد والتعويضات

- تحسين مستوى الخدمات التقاعدية المقدمة لمتلقي الخدمة من خلال الخدمات الالكترونية.
- تحسين آلية العمل وإجراء القرارات التقاعدية والمالية بوقت اقل وبالدقة المطلوبة استنادًا إلى التشريعات المعمول بها باعتماد نظام تتبع المعاملات (work flow).

وحدة اللامركزية المالية

- تنفيذ الموازنة العامة للمحافظات في ظل اللامركزية ومتابعة تنفيذها.
- تأهيل كوادر المحافظات.

مديرية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

- تطوير البنية التحتية والأنظمة المحوسبة ونشر الخدمات الالكترونية.

مديرية الإدارة

- تأمين الاحتياجات وتقديم الخدمات بأفضل الوسائل و أقل التكاليف.

مديرية المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- تطبيق عملية الدفع الالكتروني وتنفيذها من خلال نظام GFMIS.

وحدة متابعة أعمال ماليات المحافظات

- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين في المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الخامس(٢-٥):رفع سوية الأداء المؤسسي

وحدة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي

- تطوير الأداء المؤسسي.
- ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز في الوزارة.

الهدف الاستراتيجي السادس (٢-٦):تعزيز القدرات البشرية والمعارف لدى الموظفين

مديرية تنمية الموارد البشرية

- تطبيق برامج التنمية البشرية وبرامج التطوير الإداري.

مديرية المعهد المالي

- تنفيذ خطة برامج الاحتياجات التدريبية لتحسين مستوى أداء العاملين في وزارة المالية.

قائمة الشركاء

ت	الشريك	درجة الشراكة	ت	الشريك	درجة الشراكة
1	دائرة الموازنة العامة	رئيسي	12	مركز إيداع الأوراق المالية	داعم
2	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	رئيسي	13	ديوان المحاسبة	داعم
3	دائرة الجمارك الأردنية	رئيسي	14	صندوق النقد الدولي IMF	داعم
4	دائرة الاراضي والمساحة	رئيسي	15	البنك الدولي WB	داعم
5	دائرة المشتريات الحكومية	رئيسي	16	صندوق النقد العربي AMF	داعم
6	البنك المركزي الاردني	رئيسي	17	هيئات دولية/ مانحين EBRD.JICA.GIZ	داعم
7	شركة إدارة الاستثمارات الحكومية	رئيسي	18	الوكالة الامريكية للانماء الدولي USAID	داعم
8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	رئيسي	19	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	داعم
9	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	رئيسي	20	دائرة الاحوال المدنية	داعم
10	دائرة الاحصاءات العامة	داعم	21	ديوان الخدمة المدنية	داعم
11	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	داعم	22	الوزارات والدوائر الحكومية	داعم

الأنظمة المحوسبة في وزارة المالية

1	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	11	نظام لجنتي التقاعد المدني والعسكري	21	نظام التعويضات
2	نظام صندوق الضمان والادخار	12	نظام رواتب المتقاعدين	22	نظام لامركزية الخدمات التقاعدية
3	نظام التدقيق والرقابة / التقاعد	13	نظام أرشفة البيانات التقاعدية	23	نظام طلب وتتبع الملفات التقاعدية
4	نظام الأموال العامة	14	نظام صندوق الأموال العامة	24	نظام الدعاوى الحكومية
5	نظام الإيرادات / الصندوق الفرعي	15	نظام الآت دمغ الطوابع	25	نظام الحسابات المصرفية
6	نظام الحسابات المصرفية	16	نظام الحساب الختامي	26	نظام التدريب
7	نظام شؤون الموظفين والراوتب	17	نظام المتابعة	27	نظام أرشفة وثائق الوزارة
8	نظام الفوائض المالية	18	نظام اللوازم	28	نظام الحركة
9	نظام صندوق التكافل	19	نظام إدارة الدين العام DMFAS	29	نظام مكتبة الوزارة
10	نظام الرد الآلي	20	الموقع الإلكتروني الخارجي للوزارة	30	الموقع الإلكتروني الداخلي للوزارة

توزيع الموظفين في مركز الوزارة وماليات المحافظات

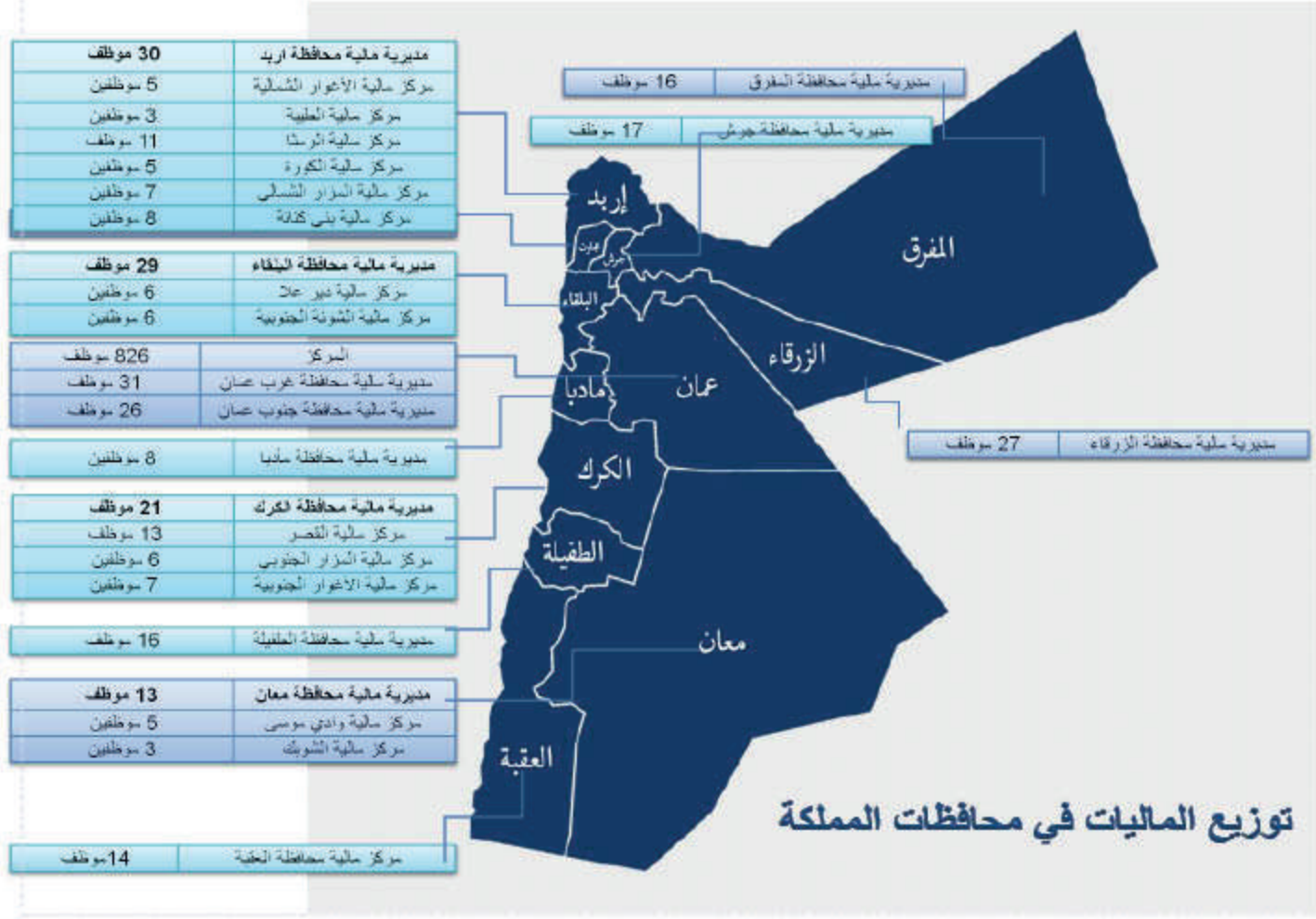

الاهداف الاستراتيجية للوزارة ومؤشرات قياس الاداء

الهدف الاستراتيجي	مؤشر قياس الأداء	سنة الاساس	القيمة	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	تقييم ذاتي أولي	القيمة المستهدفة			
				2020	2021	2021	2022	2023	2024	2025
تطوير آليات رسم السياسة المالية	نسبة عجز/وفر الموازنة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي	2018	%-3.5	%-7.0	%-6.2	%-5.4	%-5.2	%-4.7	%-3.7	%-4.9
	نسبة عجز/وفر الموازنة قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي	2018	%-6.8	%-9.6	%-8.8	%-8.0	%-7.7	%-7.1	%-5.9	%-5.8
	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	2018	%30.9	%27.0	%27.7	%27.3	%27.0	%25.9	%24.8	%29.0
	نسبة النفقات الرأسمالية الى إجمالي النفقات	2018	%14.5	%8.9	%12.9	%10.9	%14.4	%14.4	%14.3	%12.4
	نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	2018	%89.8	%74.4	%82.9	%83.1	%88.2	%89.4	%92.8	%91.4
	نسبة اجمالي الدين العام للناتج المحلي الإجمالي باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان SSIF	2019	%78.0	%88.0	%90.9	%91.6	%90.9	%88.6	%84.3	%79.8
	نسبة الانحراف بين المتوقع والفعلي للنفقات	2018	%3.0	%4.1	%5.0	%2.4	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
رفع كفاءة الرقابة المالية	عدد الوزارات والدوائر ومديريات المالية المطبقة لنظامGFMIS	2019	90	66	15	1	14	-	-	-
	عدد الحسابات المشمولة بحساب الخزينة الموحد	2019	500	400	570	566	570	575	580	585
رفع كفاءة إدارة الموارد المالية	نسبة تطبيق معيارSDDS	2019	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة	نسبة رضا متلقي الخدمة	2019	%88.7	%88.9	%89	%89.1	%89.2	%89.3	%89.4	%89.6
رفع سوية الأداء المؤسسي	تطبيق نظام إدارة الأداء المؤسسي	2019	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

معلومات الاتصال
هاتف: 062221222
فاكس: 062223111
ص.ب: (85) عمان - 11118 الاردن
البريد الإلكتروني : info@mof.gov.jo
الموقع الالكتروني : www.mof.gov.jo
عمان - الشميساني - مبنى الدفاع المدني سابقًا